

الأسبوع

مجلة تراثية فصلية محكمة

تصدرها وزارة الثقافة - دار الشؤون الثقافية العامة

المجلد السادس والثلاثون العدد الثاني لسنة ٢٠٠٩ م

WWW.ATTAWHEEL.COM

أسبوع التراثية

من عقوق التلامذة لأساتذهم^(١)

الدكتور عبد الله مسلم القيسي

الإحالة الى مصنفاتهم.

وتبادر الى أذهاننا أيضا أنه قد أضاف جديدا الى الطبعة الأولى ظانا أن الإضافة تخوله الهيمنة على الكتاب وتجنبه معرة إغفال اسم العالمين الجليلين. وحين بسلانا ننظر في الكتاب أذهلنا وأحزننا أن نقرأ في المقدمة تجريحا لأستاذ القيسي. واتهاما له بالسطو على جهده، وجرأة على تجريده من أي عمل قام به في الكتاب فضلا عن الأستاذ التركي. نقول راعنا أن نقرأ قول الضامن في الطبعة الجديدة (وفي هذه الطبعة بيان وتوضيح حول حقيقة الظروف التي أحاطت بتحقيق الكتاب ونشره في المجمع العلمي العراقي) ثم ذكر الظروف في الهامش قائلا: (كان د. أحمد ناجي القيسي رحمه الله تعالى قد طلب الي تحقيق هذا الكتاب لنشره في المجمع العلمي العراقي ولكن بشرطين: الأول أن يكون مشاركا في التحقيق. والثاني أن يكون د. حسين تورال مشاركا أيضا لأن الفضل يعود اليه في تصوير المخطوطة، فأنجزت تحقيق الكتاب في ثلاث سنوات لم يشاركني فيه أحد. وأخي الشاعر وليد الأعظمي على علم بذلك، وهكذا كان أمر الطبعة الأولى سنة ١٩٨٧.

واليوم بعد مضي سبع عشرة سنة أعلن هذه الحقيقة، وأقدم هذه الطبعة المنقحة، والحمد لله أولا وآخر).

من المطبوعات التي صدرت حديثا كتاب بتحقيق الدكتور حاتم الضامن الأستاذ (سابقا) في جامعة بغداد. ومن بينها كتاب (دقائق التصريف) لأبي القاسم المؤدب من علماء القرن الرابع الهجري. وقد سجل في صفحة العنوان: (تحقيق الأستاذ الدكتور حاتم صالح الضامن). وكتب على الصفحة الأولى (الطبعة الأولى ١٤٢٥ هـ: ٢٠٠٤ م... حقوق الطبع محفوظة. يمنع طباع هذا الكتاب أو جزء منه إلا بإذن خطي من دار البشائر.... دمشق)).

والذي يعرفه الباحثون واشتهر بينهم أن هذا الكتاب شارك في إنجازه مع الدكتور حاتم كل من المرحوم الدكتور أحمد ناجي القيسي عضو المجمع العلمي العراقي والدكتور حسين تورال التركي الجنسية وقاموا بتحقيقه، وطبعه المجمع العلمي العراقي سنة ١٩٨٧ وسجلت أسماء المحققين الثلاثة على صفحة العنوان.

وتبادر الى أذهاننا أول الأمر أن دار البشائر قد تصرفت من جانبها فأصدرت الكتاب باسم محقق واحد متجاهلة شريكه أو أن الضامن وجدها سانحة بعد انتقال أستاذه الى الرفيق الباقي وانقطاع أخبار زميله التركي فأخفى الاسمين وقدم لدار النشر الكتاب موحيا تملكه إياه منفردا على عادته في نسبة آراء الباحثين الى نفسه أو صيها في مؤلفاته أحيانا من دون الإشارة الى سبقهم أو

^(١) سبق للدكتور الضامن أن نشر شعر الخليل الفرعدي في مجلة (البلاغ) ع: ٢ - ٣ سنة ١٩٧٣ بالاشتراك مع المرحوم ضياء الدين الخيلري، ثم لما أعاد نشره في كتابه (عشرة شعراء مقلون) حذف اسم شريكه في المجمع والتحقيق (المورد).

ونحن نعجب بعد هذا الاعتراف من أن يهبط الى هذا المستوى من حصل على أرفع لقب علمي في العلوم الإنسانية، وشغل مناصب لإدارة شؤون الدراسات العليا. فمن أستاذ تدريسي في أقدم كلية بجامعة بغداد^(*) إلى مسؤول في عمادتها عن الشؤون العلمية والدراسات العليا، إلى رئيس قسم اللغة العربية فيها.

وأول غاية عليه تحقيقها في هذه المواقع توجيه طلبته إلى تحري الصدق والأمانة وعفة النفس، وإلى البعد عن عقوق الاساتذة وعن المساس بسمعتهم، لا سيما الأموات منهم، فضلاً عن رعاية حقوق الأخوة والصدائقة التي تربطه بسفير العراقيين الذين خدموا اللغة العربية، ويسروا إحياء ميراثها بتقديم المخطوط بين أيدي المحققين.

لو كان الضامن قد حذف الاسمين واكتفى لكان الخطب أيسر ولكنه سجل على نفسه مخالفات أدبية وعلمية. فقد كان قادراً، لو كان أميناً، على أن يعتذر من أول الأمر عن الالتزام بالشرطين اللذين قدمهما له أستاذه وأن يترك العمل لغيره لولا أن غره المخطوط النفيس والأثر الوحيد الذي تحمل الدكتور تورال عناء تصويره وجلبه من تركيا أو نسخته على ما فيه من قدم وصعوبة في القراءة، وهو بذلك قد يسر أمر تحقيقه وتقريبه من الإنجاز.

إن تصرف الدكتور الضامن والقول الذي اطلق فيه (الحقيقة) المؤلة بعد سبع عشرة سنة يشير إلى ما يمس سمعة المجمع العلمي العتيد، وسمعة أعضائه وسمعة الباحث العراقي وأساتيد الجامعة، وذلك من خلال الآتي:

أولاً، أنه حاول استغلال أرفع مؤسسة علمية في القطر تقوم على رعاية اللغة العربية والحفاظ على سمعة أبنائها وخدامها، فارتضى أن يقدم نتاجاً

منسوباً إلى ثلاثة اشخاص زوراً، لأن الذي قام به هو واحد فقط لم يشاركه فيه أحد على ما صرح هو نفسه به.

ثانياً: وصف نفسه بالمساومة على حساب الأمانة العلمية بإقدامه على طلب نشر كتاب اعترف بأنه لم يشتغل فيه أحد سواه، لكنه ارتضى أن يضيف معه آخرين. ولعل أحدهما قد حصل على ترقية علمية بالكتاب، فتكون على هذا ترقية مزورة ناتجة عن سرقة جهد الدكتور الضامن.

ثالثاً: تضمن كلامه اتهاماً صريحاً لعالم مجرمي وأستاذ من اساتذة جامعة بغداد، اتهمه بابتزاز جهد طلبته العلمي، ونسبة نتاجهم إلى نفسه وحاشاد، لقاء تيسير طبعه في الدائرة التي ينتسب إليها مستغلاً موقعه الوظيفي فيها.

رابعاً: وفي هذا تجريح بالمؤسسة وتشكيك بامانة منتسبها، واجترأ على أحد أعضاء اسرتها بعد موته. ونظن أن العدالة تقتضي أن تنتصف لنفسها ولمنتسبها أمام القضاء.

خامساً: وفي تصرف الضامن نتج ضياع حقوق معنوية وحقوق مادية، وهي حجب ما قام به كل من الأساتذتين من عمل علمي في مجال تحقيق التراث، وإخفاء عمليهما عن المؤرخين وعن الأجيال اللاحقة، وحجب الحقوق المادية عن ورثة المرحوم القيسي والاستاذ التركي حسين تورال.

سادساً: بالموازنة بين النشرتين لم أقف على خلاف بينهما أو زيادة معلومات أو تنقيحات اصولية. ويكون ادعاء الضامن تنقيح الكتاب أو إضافة جديد إليه غير صحيح.

سابعاً: وأما احتجاجه بات المرحوم الشاعر وليد الأعظمي كان على علم بما جرى فهو تشبث ضعيف لتبرير التصرف يكذبه أن المرحوم الخطاط

^(*) لم تكن الاداب اقدم كلية في جامعة بغداد (المورد).



الأعظمي قد كتب عنوان (دقائق التصريف) واسم مؤلفه واسماء المحققين الثلاثة بخط يده، وختمه بصريح توقيعه. وتلك شهادة منه على اشتراك الثلاثة بالعمل.

ثامنا: ماذا عسى الأستاذ التركي أن يقول عنا نحن العراقيين لو سمع بالخبر وهو الحريص على اللغة العربية، واثمتنا على جهده حين اودعه لدى أستاذه. فهل يصح أن يكافأ بحذف اسمه من كتاب جلب مخطوطته من تركيا، وبذل جهداً في نسخه وتحقيقه؟!.

يبقى أن أشير إلى أن المفهوم من ذوي الرحوم القيسي أنه كان يجلس في دار مع حسين تورال جلسات طويلة يتحاوران فيها حول الكتاب، ويسجلان ملاحظات عن المخطوط. وعرفت من بعض من كان في المجمع العلمي وغيره أنهما قطعاً شوطاً كبيراً قبل أن يسافر تورال إلى بلده، ثم بعدها كما يبدو، اقترح الأستاذ القيسي على تلميذه (الأمين) حاتم الاشتراك في التحقيق الذي تم في حياته، ولا شك أن الرحوم كان يراجع المسودات حتى أخذ طريقه إلى النشر عام ١٩٨٧.

نعم قد يبذل بعض المشتركين في التأليف الواحد جهداً أكثر من غيره، وهو أمر غير منكور ولكن لا يحل لأي واحد منهم أن ينفي عن غيره كل عمل في الكتاب. ذلك تجاوز على الحقوق. لذا من حق المجمع الموقر الذي نشر الكتاب أولاً أن يتولى

الأمر. واقترح الآتي:

أولاً: مفاتحة دار البشائر للطباعة والنشر بوجوب تصحيح الخطأ الذي وقعت فيه لأنها علمت أن المطبوع صادر عن المجمع العلمي العراقي الذي له الحق وحده في التصرف به وإن ثبت اسم المحققين الثلاثة على الغلاف وصفحة العنوان وتذيع الحقيقة للمطالعين.

ثانياً: نشر هذه المذكرة في مطبوعات المجمع وتعميمها على وسائل الإعلام والمؤسسات العلمية في الأقطار العربية.

ثالثاً: مقاضاة الدكتور الضامن على تصرفه المتعمد، وإعادة حقوق الأستاذين المادية والعنوية، لأن الكتاب صدر عن المجمع.

رابعاً: اعلام الدكتور حسين تورال عن طريق بريده الإلكتروني بخبر نشر الكتاب خالياً من اسمه ليقيم أيضاً عن جهده في تحقيق المخطوط والمطالبة بحقوقه.

خامساً: كتاب (التذكرة الفخرية) أصدره المجمع العلمي سنة ١٩٨٤ بتحقيق الدكتورين نوري حمودي القيسي وحاتم الضامن. قام الأخير بنشره ثانية في دار البشائر بدمشق سنة ٢٠٠٤، وحذف من النشرة اسم أستاذه القيسي معللاً لذلك بأنه لم يشترك معه في التحقيق إلا بصفحات حذفها من الطبعة الجديدة.

أقول: هذا الكتاب له كلام آخر إن شاء الله.